التأمين الالكتروني

نقطة إنطلاقة البحث ستكون بتعريف التأمين بالمعنى المجرد له, حيث تم تعريف التأمين أو نظام التأمين أو الضمان على انه وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الانسان في كيانه أو أمواله أثناء فترة حياته في سبيل تخفيف وطأتها . جوهر هذه الوسيلة هو التعاون الذي يتحقق بإشتراك الأشخاص المعرضين لذات الخطر في مواجهة الأثار التي تنجم عن تحقيقه بالنسبة لبعضهم , و ذلك بدفع كل منهم لاشتراك او القسط , و تجمع المبالغ المتحصلة ثم توزع على من تحل بهم الكارثة . و بهذا تتحقق آثار الكارثة على المشتركين في تحقيق هذا التعاون.

فالتأمين هو واقع عملي , و هو من أفضل الوسائل التي تمكن الإنسان التخفيف من اثار الكوارث , سواء وقعت هذه الكوارث بفعل الشخص نفسه بتقصير أو بإهمال , أو بفعل الغير .

وهو وسيلة الأمان التي تتفق وروح العصر الحديث الذي كثرت فيه متطلبات الحياة و إزداد فيه خطر الآلة و أصبحت مخاطر التطور فيه واضحة.

نشأت التأمين و تطوره:

يتهدد الإنسان بأخطار عديده تصيبه , إذا ما تحققت بخسائر فى دخله وفى ممتلكاته . وتظل الأسرة تعانى القلق و الخوف من إمكانية تحقق الأخطار التى تصيب عائلها مثل أخطار الوفاة والحياة والعجز والشيخوخة والمرض والبطالة , كما يعانى الإنسان الذى لديه ممتلكات معرضه للخطر من الأخطار التى تهدد ممتلكاته تنخفض قيمتها كلية أو جزئياً مثل أخطار الزلازل والبراكين والفيضانات و الشغب و الثورات و الحريق والسرقة والسطو .... إلخ.

وهناك نوع ثالث من الأخطار تهدد الإنسان وهى أخطار المسئولية المدنية تجاه الغير فى حياتهم وممتلكاتهم.

ويعتبر البحث عن المعرفة كمصدر للأمان فى حياة الإنسان وممتلكاته جزءاً هاماً من مهمته فى الحياة فلم يدخر الإنسان جهداً فى التوصل إلى الوسائل المناسبة لمجابهة هذه الأخطار مما أفاد الباحثين لدراسة وتطور نظرية التأمين تطبيقاتها.

تعود نشأة التأمين في العالم الى حضارة بلاد الرافدين في العصر البابلي وإلى شريعة حمورابي، وفكرة التأمين وتطبيقاتها قديمة قدم التاريخ نفسه فالمصريون القدماء كانوا يطبقون فكرة التأمين فى جمعيات دفن

الموتى طبقاً لما تم اكتشافه من سطور التاريخ على جدران معبد الأقصر. ويعتبر التأمين البحرى أقدم أنواع التأمين على الإطلاق حيث ظهر فى لمبارديا سنة 1182 م حيث بدأ التأمين البحرى أقدم أنواع التأمين على المنقولات بالسفن يقصد تعويض الخسارة التى تنتج عن غرق السفينة أو ضياعها . وظهر التأمين على الحياة مصاحباً التأمين البحرى حيث كان يؤمن على ربان السفينة وطاقمها مع التأمين على المنقولات وشهد عام 1583 م عقد التأمين مسجل على شخص يدعى وليم جيوبتر حيث قام سته عشر تاجراً بالتأمين على حياة هذا الشخص لصالح ريتشارد مارتن المحامى بمبلغ 383 جنيهاً استرلينياً.

وظهرت أهمية تأمين الحرايق بعد حريق لندن سنة 1666 م والذى أتى على معظم مبانيها وأصولها حيث بلغت الخسائر آنذاك عشرة ملايين جنيهاً استرلينياً.

وبعد ظهور مخترعات الثورة الصناعية من سيارات وقطارات طائرات ومعدات تأكدت أهمية تأمين الحوادث الشخصية ويعتبر نهاية النصف الأول للقرن 18 بداية الاهتمام بهذاالنوع من التأمين.

أما ظهور التأمين في الدول العربية والذي كان مشابهاً لظهوره في معظم دول العالم الثالث فقد ظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك من خلال إنشاء فروع وتوكيلات شركات التأمين الأجنبية التي أنشأت لتخدم أفراد الجاليات الأجنبية ولحماية ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم المستثمرة في البلدان العربية، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ ظهور شركات التأمين في العالم العربي وتحديداً في مصر حيث تأسست أول شركة للتأمين وهي شركة التأمين الاهلية المصرية عام 1900 ومن ثم بدأ تأسيس الشركات الوطنية تباعاً في الدول العربية

أما فيما يخص بدايات التأمين في الاردن فكانت في عام 1946 حيث تم تـأسيس أول وكالة للتأمين اسسها السيد رؤوف ابو جابر (انذاك) تابعة لشركة الشرق للتأمين المصرية التي كانت قد تأسست عام 1921 في القاهرة برأس مال مصري فرنسي مشترك.

وفي فترة الخمسينيات شهد السوق الاردني نشاطا ملحوظا في حقل تأمينات السيارات (حوادث السيارات) والنقل البحري عندما اضطر الاردن الى تنزيل البضائع في ميناء العقبة مما أوجد الحاجة الى قطاع قوي للنقل بالسيارات ونتيجة للحاجة في توفير التغطيات في هذه المجالات تأسست شركات تأمين أولها شركة التأمين الأردنية التي تأسست كأول شركة تأمين أردنية في أوائل الخمسينيات . في هذه المرحلة وجد من المناسب تنظيم المهنة للحد من المنافسة الشديدة التي برزت في السوق وعدم القدرة على مواجهة

المطالبات الكبيرة من قبل بعض الشركات والهيئات فتم تأسيس جمعية شركات التأمين الاردنية برئاسة المستر ليدجر وبادارة السيد رؤوف أبو جابر والسيد الياس حبايب.

وكانت شركات التأمين تسجل في وزارة العدلية ويحكمها عدة قوانين وأنظمة منها قانون الضمان العثماني (المجلة) وقانون الشركات الفلسطيني والمراسيم الصادرة عنه وأبرزها المرسوم الصادر سنة 1945 (ودائع شركات التأمين)، كما صدر نظام مراقبة أعمال شركات التأمين على البضائع رقم (24) لسنة 1959، وأمر الدفاع رقم 33 لسنة 1963 بشأن اجراءات الكشف على البضائع المؤمن عليها والتي تتعرض لتلف أو ضرر واجراءات التعويض بشأنها.

لم ينتظم التأمين في الأردن إلا بصدور قانون مراقبة أعمال التأمين رقم 5 لسنة 1965 وأنيطت صلاحيات مراقبة أعمال التأمين إلى مديرية مراقبة التأمين وارتباطها بوزارة التموين والصناعة والتجارة وثم قانون مراقبة أعمال التأمين رقم 30 لسنة 1984 وقانون مراقبة أعمال التأمين رقم 33 لسنة 1999 الذي تم بموجبه تأسيس هيئة التأمين التي تشرف على القطاع حتى تاريخه.

خلال الستينيات شهد السوق الأردني تزايد في عدد شركات التأمين حيث أسست شركة الشرق الأوسط برأس مال قدره 200 الف دينار ثم تلتها شركة التأمين الوطنية المساهمة .

وأستمر حال القطاع على ما هو عليه خلال فترة السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات حيث بلغ عدد شركات التأمين (33) شركة وفرع ووكالة منها (23) شركة تأمين محلية والباقي فروع لشركات أجنبية جميعها يعمل في سوق لا يتجاوز حجم أقساطه (33) مليون دينار . ونتيجة للركود الاقتصادي في

أواخر الثمانينيات والمنافسة العشوائية في سوق صغير وتدني أسعار التأمين دون المستوى الفني تعرضت العديد من شركات التأمين آنذاك الى خسارة الأمر الذي دفع بالحكومة الى اصدار قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (30) لعام 1984 حيث جاء في المادة (56) منه وقف اصدار رخص جديدة لشركات التأمين وفي المادة 6/أ فرضت رفع رأسمال شركة التأمين الى ستمائة الف دينار وألزمت شركات التأمين بتوفيق أوضاعها اما عن طريق الدمج أو رفع رأس المال كل ذلك أدى الى تخفيض العدد الى (17) شركة تأمين محلية وشركة تأمين أجنبية واحدة في عام 1987. واستقر الحال نسبياً لغاية عام 1995 حيث صدر قانون رقم (9) لسنة 1995 الذي فتح ثانية الفرصة لتأسيس شركات تأمين جديدة وأوجب رفع رأسمال شركات التأمين الاردنية الى (مليوني دينار) التي تمارس أعمال التأمين المباشر و (عشرين مليون دينار)

للشركة المتخصصة بأعمال اعادة التأمين أما الشركات الاجنبية فالزم رفع رأسمالها الى (اربعة ملايين دينار).

وعلى اثر ذلك دخلت الى السوق (8) شركات تأمين جديدة وارتفع عدد الشركات العاملة ليصبح (25) شركة محلية وشركة اجنبية واحدة وأخرى تحت التأسيس حتى وصل العدد في عام 2000 الـــى (27) شركة تأمين وفي عام 2001 أنخفض عدد شركات التأمين الى 26 شركة نتيجة لتصفية شركة تأمين وفي عامي 2007 و 2008 دخلت 3 شركات تأمين جديدة إلى السوق وهي ميدغلف، داركم لتأمين القروض السكنية والأولى للتأمين ليرتفع عدد الشركات إلى 29 شركة وقامت شركة داركم في أواخر عام 2008 بالإنسحاب من السوق لتغيير غاياتها وإتجاهها للعمل في قطاع التمويل والإستثمار بدلاً من التأمين لينخفض عدد الشركات إلى 28 شركة حيث استقرهذا العدد منذ عام 2009 ولنهاية عام 2011 , وفي بداية 2012 وصل عدد شركات التأمين 27 شركة و ذلك بعد الغاء اجازة العمل لشركة تأمين واحدة.

في مطلع عام 2014 انخفض عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الاردني من (27) شركة ليصبح (25) شركة تأمين تعمل في السوق و ذلك بعد خروج (3) شركات من السوق خلال عامي 2012 و 2013 حيث تم الغاء اجازة العمل لشركة تأمين واحدة عام 2012 ، وفي مطلع عام 2014 قامت هيئة التأمين بإصدار قرارين لتصفية شركتي تأمين.

وهذا يقودنا الى ان قطاع التأمين اصبح من أهم القطاعات التجاريه و الإقتصاديه في السوق المحلي و السوق العالمي على حد سواء و له أثركبير في دعم الخطط الاقتصادية وعليه وجب تأمين كل المستلزمات لضمان استمرارية هذا القطاع و زيادة فرص النجاح والتطور له من جميع النواحي العلمية و العملية لمواكبة التطورات الحاصله على مستوى سوق اتأمين العالمي و ليس المحلي فقط و كوننا نعيش في الحقبة الزمنية التابعة للعصر الرقمي الذي بدأ حسب بعض الابحاث و الدراسات منذ اواخر التسعينات و الذي تلى عصر المعلومات الذي بداء منذ مطلع الثمانينات وذلك يشير بشكل مباشر الى التطور و التكنولوجيا و المعاملات الالكترونية وذلك يقودنا الى عدة معاني مرتبطه بهذه المصطلحات منها كل ما هوسريع , مرن وسهل الاستخدام وكل ما هو مرتبط بشبكة الانترنت ومن ما سبق يمكننا استخلاص كلمتين جوهريتين (سريع و مرن) كلمتان تبعثات الراحة النفسية في حد ذاتهما لاي انسان, قد نكون ابتعدنا قليلا عن صلب الموضوع او النقطة الاساسية به الا و هي التأمين الاكتروني وبذات الوقت يمكننا في هذه الحالة ايجاد معني

اخر غير المتعارف عليه و هو (تقديم الطلبات التأمينيه و ما يتعلق بها من عرض و تفاوض و تعاقد عبر شبكة الانترنت) ليصبح معنى هذه الجملة بناءا على ما سبق التأمين السريع المرن.

أهداف البحث :

- توضيح اهمية التأمين الالكتروني و مدى مساهمته في تحسين اداء قطاع التأمين.
- توضيح سلبيات و ايجابيات التأمين الالكتروني.
- توضيح اهمية الوعي التأميني و التقني لكل من الشركات و العملاء.
- مدى النغطيه القانونيه لهذا النوع من التأمين

اذا القينا نظرة سريعه على مسيرة التطور في قطاع التأمين المحلي لوجدنا نقلة نوعية لا يستهان بها فانتقال شركات التأمين العاملة من اللجوء الى الأعمال الورقية التقليدية الى الأنظمه الحديثه و بدء استغناءها عن الإجراءات المطولة الورقية بشكل لافت مرورا بالربط الآلي للشركات مع كافة الجهات المعنية سواء بفروعها أو بالجهات الاخرى الخاصه منها و العامه .

يعد قفزه في هذا القطاع و يساهم في تقليل نسب الإحتيال و تقليص حجم الأخطار التي تتعرض لها الشركات و بما أن التأمين يعد من الأنشطة الاقتصادية المهمة في اغلب دول العالم كونه على ارتباط مباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال دعم الإنشطة التجارية المتنوعة، كالإستثمار وأعمال المقاولات وعقود النقل المتنوعة وغيرها من الانشطة الاخرى، حيث يعد التأمين عاملاً مؤثراً في تلك الانشطة وعنصر هام في تقليل عبىء الاخطار على المواطنين بشكل عام فتحويل اجراءات التأمين من طويلة و معقدة الى سهلة و بسيطة و مرنة يعد في حد ذاته انجاز عظيم فكم هو هذا المعنى محبب لعملاء قطاع التأمين , حيث انه في وقتنا الحالي و الملاحظ ان مراجعة شركة التأمين اصبحت تعد عبىء على العملاء حيث انه يضطر لتخصيص جزءا من وقته او حتى يومه كاملا لانهاء معاملة في شركات التأمين سواء كانت باصدار وثيقة تامين او بالمراجعه بمطالبة او لتسديد مستحقات مما اصبح يشكل كابوسا لدى المعظم و ينفرهم من هذا القطاع مما يؤثر سلبا على انتاجية و اداء شركات التأمين و على العميل نفسه حيث ان تجنبه لهذه الشركات قد يعرضه لخسائر كان من الممكن تجنبها فقط بمراجعة شركة تأمين .

كما لو القينا نظرة على التطور الحاصل في كافة اصعدة الحياة دون استثناء و كمثال لا للحصر و سائل التنقلات مثلا انتقلنا بها من المركبات التي تعمل على المشتقات النفطية الى المركبات التي اشركت الطاقة الكهربائي الى المشتقات النفطية الى المركبات التي تعمل بالطاقة الكهربائيه البحتة و هذه التطورات تتطلب من قطاع التأمين ثورة في التطور بدءا من انواع التأمين و تغطياتها انتهاءا بطريقة التأمين بحد ذاتها .

وقد تطورت شبكة الانترنت من كونها و سيلة اتصال الى تحولها الى قناة توزيع للبيانات و الخدمات و كان لها اثر ملحوظ على العمليات التجارية و الاقتصادية وجزء كبير من ما يخص الحياة اليومية و التأمين كان جزء من هذا التطور كوننا نتحدث عن تقديم الخدمات التأمينيه و كل ما يتعلق بها عبر شبكة الانترنت .

وحسب بعض الاحصائيات العالميه و التي اشارت الى ان نسبة الاقساط التي يتم تسويقها عبر شبكة الانترنت بلغت ما يقارب ال 1% من اجمالي الاقساط للعام 2001 و ارتفعت الى ان وصلت الى 10% عام 2005 كما اشارات احصاءات اخرى الى ان 4% إلى 8% من اجمالي اقساط التأمين و البالغه نحو

2.5 تريليون دولار امريكي في عام 2005 تكتسب صفة كونها تأمينات الكترونية , و بحسب Swiss Re **Sigma** فان التأمين الالكتروني يحدث تخفيضا مباشرا في تكاليف التوزيع يتراوح بين 12% الى 26%

من قيمة اقساط التأمين , و هذا بدوره يؤدي الى حدوث تخفيضات في التكاليف الادارية التي تقدر قيمتها بين 9% إلى 15% من اقساط التأمين , و تكاليف تسوية المطالبات و التي تمثل4% الى 12% من الاقساط و تخفيض العمولات التي تدفع للوسطاء و السماسرة و المنتجين عن طريق استقطاب البيع المباشر , حيث ان نسب العمولات المدفوعه تتراوح بين 10% ال 20% سواء عند بيع الوثائق او عند تجديدها ناهيك عن النسب المرتفعه في وثائق التأمين على الحياة و التي تدفع في السنة الاولى من عمر العقد.

وتظهراهمية التأمين الاكتروني ايضا بتشجيع العقود الدولية وخصوصا عقود الاستثمار التي ترغب في التأمين على استثماراتها من المخاطر التجارية وغير التجارية من خلال الدخول الى المواقع الالكترونية لشركات التأمين واجراء عقد التأمين الكترونياً مما يساهم في توسيع افق التأمين من الخدمات المحلية و السوق المحلي الى مزود خدمات دولية .

اضف الى ذلك ان التأمين الاكتروني يشمل خطه تسويقية موسعه لشركات التأمين حيث ان عرض شرح مفصل لبرامج التأمين على المواقع المخصصه لكل شركة سواء مواقع الكترونية مباشرة او عبر وسائل

التواصل الاجتماعي التي غزت المجتمعات بصوره هائلة و شملت كل فئات المجتمع و كل الفئات العمرية او حتى التطبيقات الذكية اصبح يسهل على العملاء اختيار التغطية المناسبة لهم و البرامج الانسب من جميع النواحي و تسهل اتخاذ القرار و توفر وقت الشرح على الموظف و وقت الاستماع على العميل.

و بالنظر اى التطور الحاصل عمليا و ليس نظريا في السوق الاردني و توجه العديد من القطاعات الاخرى الصناعية و التجارية و حتى الحساس منها كقطاع البنوك والدوائر الحكومية هذا يضعنا ضمن دائرة الضروريات و الاساسيات

عندما نتحدث عن التأمين الاكتروني نتحدث عن افق و مجال واسع من مجالات التطور في قطاع الخدمات حيث ان توفير الخدمات التأمينيه الكترونيا او عبر التطبيقات الذكية يعد خطوة كبيرة الى الامام بالنسبة للشركات, علما بانه في وقتنا الحالي و في ظل التنافسيه العاليه بين شركات التأمين حتى وصلت الحال للتنافس على ابتكار اساليب للتنافس قد تجنبه اللجوء الى سياسة المضاربه السعرية التي قد تكبدها و تكبد الشركات الاخرى خسائر هي بغنى عنها و عدم استجابة الشركات لمثل هذا التطور بالسرعه الكافية و اعداد الخطط المناسبة لمواكبة هذه التطورات يضع الشركات في نهاية القائمة التنافسيه مما يضعف موقفها و يزعزع مكانتها في السوق المحلي لذا فلا بد للشركات النظر الى الافق الابعد من البعيد و اخذ كل السبل و التطورات الممكنه لتكون ضمن اعلى مراتب المنافسة مع الاخذ بعين الاعتبار محاور التنافس الاساسية التي قد تحتاج التركيز عليها خاصة في بعض المنتجات دون غيرها كتأمين المركبات و التأمين الصحي و اللذان يعدان اكثر منتجين تأمينيين يعودان بالنفع على العميل و يعدان اكثرهم نفعا او ضررا على شركات التأمين.

كما لا يمكننا اهمال نقطه مهمه الا وهي ان توفير خدمات التأمين الكترونيا يجعل هذه الخدمات متوفرة على مدار الساعه جميع ايام الاسبوع مما يزيد انتاجية الشركات .

و رغم وجود ايجابيات جمة لتطبيق التأمين الالكتروني الا ان له عدة نواحي سلبية لا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار ما يلي بعضها :

ان التأمين الالكتروني يضع المستهلك في موقع لايملك الا أن يضغط في عدد من الخانات المقترحة امامه في الموقع الالكتروني او التطبيق الخاص بشركة التأمين، فالمستهلك يجد امامه طلب التأمين ثم شروط محددة مسبقاً، فهو لايملك ان يناقش أو يعارض شركة التأمين حول شروط التعاقد، لانه لايملك إلا التوقيع في حالة القبول أو عدم التوقيع في حالة الرفض.

ومن ناحية اخرى يضع شركة التأمين ايضا في مكان مبهم التفاصيل فاذا اسقطت او اهملت نقطة او سؤال في طلب التأمين قد يؤثر سلبا على دقة تقديرها للخطر المتمثل امامها و السعر المناسب له حيث أن آلية بيع هذه الخدمات تكون عن طريق افصاح طالب التأمين عن البيانات التي تتطلبها الشركة فقط من خلال ملئ طلب التأمين او الخانات المتوفرة امام العميل فقط معتمدة على مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود حيث ان

خدمة التأمين الالكتروني تعتمد بشكل كبير على الثقة المتبادلة بين شركة التأمين والمستهلك (المؤمن له)، وذلك لعدم التقاء الطرفين .

كما يساعد ايضا التأمين الالكتروني على رفع مستوى الخدمات التأمينيه المقدمة للعملاء و ذلك لسهولة الوصول المباشر الى المدراء والمسؤولين في شركات التأمين الالكتروني ويمكن تحقق ذلك من خلال برامج الوسيط الالكتروني وفي أي وقت يشاء وكذلك الاجابات الفورية عن المسائل المتعلقة بالعملية التأمينية.

اما من الناحية التقنيه و عند الوصول لمرحلة بدء التنفيذ فهذا يضع شركات التأمين امام تكلفة مادية لا يستهان بها من بناء التطبيق او مواقع الكترونيه او حتى من خلال مواقع التواصل الاجتماعي و تجهيز بنية تحتيه لها انتهاءا بتوفير الامن و الحماية و ضمان السرية التامة لجميع المعلومات الصادرة و الواردة لشركة التأمين و التي تكون فعليا عائمة عبر تلك الشبكه ذهابا و ايابا, فعدم ادراك مدى خطورة هذا الموضوع قد يؤدي الى مشاكل عديدة للشركات و الافراد توقعها بخسائر مادية و معنوية .

فيقودنا هذا الموضوع ايضا الى موضوع اخر مرتبط الا وهو امن نظم المعلومات فالانتقال الى التأمين الالكتروني او اعتماده يعني من ناحية فنية خزن و استرجاع و تعديل و نسخ المعلومات و الوصول اليها مما يجعل النظم عرضة للكثير من المخاطر و التهديدات الداخلية و الخارجية سواء كانت ناتجة عن العنصر البشري او غير البشري و التي قد تؤثر على دقة المعلومات و تكاملها بالاضافة الى سريتها بالتالي يزيد العبىء ايضا على الشركات برفع مستوى الرقابة و التدقيق .

هكذا نكون قد تطرقنا للايجابيات و السلبيات و هنالك نقطه اخرى الا وهي الاثار و التي تتمثل بالحقوق والالتزامات التي تترتب على عاتق كل من طرفيه، وطالما ان الامر كذلك، لذا سنبحث الالتزامات و التي تنقسم الى قسمين الاول التزامات العميل او المستهلك (المؤمن له) والثاني التزامات المؤمن (شركة التأمين).

التزامات المؤمن له :

- الافصاح بكافة البيانات المطلوبة

يمثل الخطر حجر الزاوية التي يقوم عليها التأمين الالكتروني، فالمقصد الرئيسي من التأمين هو تفادي أو تخفيف أثر الخطر، فالمؤمن يحرص على معرفة اكبر قدر من المعلومات عن الخطر , وبناءا على ذلك يمكن لشركة التأمين ان تتخذ قرارها في قبول التأمين من عدمه، و هذا ما يلزم المؤمن له بان يقر وقت ابرام العقد كل الظروف المعلومة له والتي يهم المؤمن معرفتها، ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه، ويعتبر اهمها التي نص عليها المؤمن في طلب التأمين الكتابي او الرقمي الذي تم تعبئته من قبل المؤمن له .

و بناءا عليه فان على العميل طالب التأمين الالتزام بالشفافية والافصاح عن البيانات والمعلومات عن محل التأمين والظروف المحيطة بالخطر المؤمن منه، اضف الى ذلك انه يجب على المؤمن له الادلاء بتلك البيانات اثناء سريان العقد وكل مايستجد من احوال تؤدي الى زيادة حدة الخطر المؤمن و قد تطرقنا لهذه النقطه التي تعد معروفة و بديهية في مجال التأمين للتأكيد على اهميتها الكبيره في التأمين الالكتروني لان عملية تقديم خدمات التأمين عبر الانترنت تعتمد بشكل كبير على الثقة المتبادلة بين اطراف التعاقد، حيث

ان آلية بيع هذه الخدمات تكون عن طريق افصاح طالب التأمين عن البيانات التي تتطلبها شركة التأمين من خلال ملئ نموذج خاص متاح على الموقع الالكتروني لشركة التأمين، وبناءاً على البيانات المقدمة من قبل العميل الكترونيا تقوم شركة التأمين بتحديد درجة الخطر وأسعار خدماتها التأمينية المناسبة له.

- الالتزام بأداء قسط التأمين

يعد الالتزام بأداء قسط التأمين من ابرز الالتزامات على عاتق العميل (المؤمن له)، لأنه يعد المقابل الذي يدفعه نظير التزام شركة التأمين بتعويضه عن الاضرار التي قد تنتج عن تحقق خطر ما، والواقع ان هذه الاقساط تكون لشركات التأمين الالكترونية سلطة في تقديره حسب نوع الخطر المؤمن ضده وبناءاً على البيانات التي تم الحصول عليها من قبل المؤمن له. أن مايميز التأمين الالكتروني هنا أن طريقة دفع القسط تتم بطريقة الكترونية ايضا بعيداً عن طرق الدفع التقليدية، وتعد وسائل الدفع الالكتروني من الوسائل الحديثة

والتي تسمح للمؤمن له أن يسدد القسط عبر الانترنت سواء كان من خلال القيام بالدفع مباشرة أو الغير مباشر، وتتعدد وسائل الدفع الالكترونية ومن اهمها بطاقات الدفع الالكترونية وبطاقات الدفع الائتمانية.

لذلك يتضح مما تقدم ان التأمين الالكتروني قد قادنا الى طريقة الدفع الالكتروني لتسديد الاقساط وهو ما يحقق منافع ومزايا لأطراف العلاقة التأمينية و لاطراف اخرى كالبنوك و مصدري البطافات .

- الالتزام بأشعار المؤمن بتحقق الخطر المؤمن منه

إذا تحقق الخطر المؤمن منه التزمت شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين أو تعويض الضرر الذي لحق بالمؤمن له، وهذا لايحدث تلقائياً ما لم يقوم المؤمن له بأعلام المؤمن بوقوع الخطر او جزء منه ليتخذ التدابير اللازمة لحصر نطاق الضرر والرجوع على المسؤول عن وقوع الخطر ,يتضح مما تقدم ان على المؤمن له ان يقدم تقرير مفصل عن تحقق الخطر والاضرار التي أصابت الشيء المؤمن ضده ويمكن تقديم هذا التقرير الكترونيا بشكل ينسجم مع ابرام عقد التأمين الكترونيا.

التزامات المؤمن:

يمثل الالتزام الابرز على عاتق شركة التأمين الالكترونية هو دفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده أو حلول أجل العقد اذا كان التزام المؤمن مضافاً الى أجل، ((متى تحقق الخطر، أو حل أجل العقد، اصبح التعويض أو المبلغ المستحق بمقتضى عقد التأمين واجب الاداء)).

ويشترط لاستحقاق مبلغ التأمين أن يكون المستهلك (المؤمن له) قد اوفى بجميع التزاماته التي فرضها عليه عقد التأمين الالكتروني تجاه شركة التأمين.

أضف الى ذلك ان على المؤمن له أن يقدم طلباً عن طريق الموقع الالكتروني لشركات التأمين ضمن استمارة متاحة على موقع الشبكة وأن يرفق معها مايؤيد صحة معلوماته من مستندات وأدلة تؤكد صحة طلبه. يضاف الى الالتزام المتقدم التزام شركات التأمين بالسرية التامة وذلك بالمحافظة على اسرار العميل وعدم إفشائها لأي طرف كان وعدم تسريب أو استغلال المعلومات والبيانات المتحصلة عليها بحكم عملها، وتلزم شركات التأمين جميع موظفيها ووكلائها التابعين لها والمصارف المتعاقدة مع شركات التأمين بعدم افشاء اسرار العملاء.

كل ما سبق ذكره هو نقاش و تفكير و تحليل للنواحي الفنيه و التنفيذيه و الايجابيات و السلبيات و لكن النقطه الرئيسيه و الاهم قانونية التأمين الاكتروني و مدى الزامه بالحفاظ على حقوق جميع الاطراف .

حيث ان التعريف المتعارف عليه لعقد التأمين هو وثيقه(بوليصة) التأمين المبرمة بين المؤمن و المؤمن له المتضمنة شروط العقد بين الطرفين و تعهداتهما و التزاماتهما و حقوقهما او حقوق المستفيد من التأمين و اي ملحق بهذه الوثيقة يتضح من التعريف المتقدمة أن التأمين يعامل معاملة العقود التجارية فالجانب القانوني يقوم على فكرة أن شخص ما قد يخشى من التعرض الى خطر معين، فيسعى لتحميل عبئ احتمالية وقوع هذا الخطر لطرف اخر من خلال عقد التأمين وبه يلتزم المؤمن بدفع التعويض المناسب للمؤمن له في حالة تعرضه للأخطار المؤمن ضدها مقابل مبلغ مادي متفق عليه يدفعه المؤمن له للمؤمن.

وبالرغم من صدور قانون المعاملات الالكترونية رقم 15 لسنة 2015 في الاردن، نجد ان التأمين ظل يمارس وفق الطريقة التقليدية وهو ماوجدناه واقعيا لدى شركات التأمين التي تمارس التأمين بصورته التقليدية فقط لتخوفها من مدى حمايتها لنفسها و لعملاءها قانونيا حيث ان القانون اعلاه لم يعرف التأمين الالكتروني ضمن نصوص مواده، الا انه يمكن أن يسعف شركات التأمين بضرورة تبني عرض خدمات التأمين الكترونياً، لان هذا الاخير ماهو إلا عقداً الكترونياً يتم فيه اجراء المفاوضات وتقديم الطلبات وابرام العقد بوسائل الكترونية بعيدة عن الصعوبات الادارية المعقدة، وخصوصاً ان القانون قد عرف المعاملات الالكترونيه فقط على انها((اي اجراء يقع بين طرف او اكثر لانشاء التزام على طرف واحد او التزام تبادلي بين طرفين او اكثر سواء كان يتعلق هذا الاجراء بعمل تجاري او مدني او يكون مع دائرة حكومية))

و بالرغم ان اغلب دول العالم لم تنظم التأمين الالكتروني ضمن قانون مستقل، الا ان بعضها قد تبنى فكرة عرض خدمات التأمين الكترونياً على ارض الواقع مستنداً في ذلك الى قوانين التجارة الالكترونية والمعاملات الاكترونية والتي سمحت باجراء العقود الكترونياً، وحيث ان عقد التأمين يمكن ان يبرم الكترونيا ويستند في تنظميه الى قانون المعاملات الالكترونية وبناءاً على ماتقدم يمكن لنا أن نعرف التأمين الالكتروني انه (العقد الذي يلتزم به المؤمن بتقديم التغطيات التأمينية وما يتعلق به من عرض أو تعاون وتعاقد عبر الانترنت في مقابل أقساط أو أي دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له عن طريق وسائل الدفع الالكتروني).

فوفقا لهذا التعريف قد يمكن اجراء التأمين الكترونيا على اعتباره عقد تقدم فيه الطلبات والمستندات والمعاملات بوسائل الكترونية و التي ذكرت جميعها بنص صريح في قانون المعاملات الالكترونية.

بناءا على جميع ما ذكر سابقا فلننظر الى الفكرة التالية ونأخذ وقتنا في التفكير مليا بها من الاتجاهين

الاتجاه الاول:

شركة التأمين فالتأمين الالكتروني سواء بواسطة المواقع الرسمية للشركة او باستخدام التطبيقات الذكية سيحسن اداء الشركة من ناحية زيادة الاقساط وتقليل النفقات وتقليل عمليات الاحتيال على شركات التأمين بالاضافة لتوفير اداة تسويق اضافية , كل ذلك من خلال الموقع الالكتروني للشركة او من خلال تطبيق من التطبيقات الذكية التي يمكن تثبيتها على الاجهزة المحمولة و الذي يمكن ربطه بقاعدة بيانات منفصلة عن قاعدة بيانات الشركة الرئيسية حيث تتيح هذه القاعدة للمستخدمين (المؤمنين-العملاء) التعرف على انواع التأمين و الاسعار و الخدمات كما تتيح له ادخال البيانات الخاصة به و التي يحتاجها او يطلبها المؤمن فتكون قاعدة البيانات هذه محمية بسياسات خاصة لضمان سرية بيانات العملاء كما كما ان فصل قاعدة البيانات هذه عن قاعدة بيانات الشركة يقلل المخاطر بشكل كبير عن الشركة لضمان حماية قاعدة البيانات الرئيسية لها و ضمان عدم الوصول لها او المساس بها

الاتجاه الثاني :

المؤمن له كم هو مريح قدرتك على اصدار وثيقة تأمين سواء لسفر او لمركبة او لحياة و قدرتك على الحصول على افضل الاسعار من عدة شركات و مقارنتها و معرفة الشروط و التغطيات وزيادة معرفتك بحقوقك التأمينية وواجباتك اتجاه شركة التأمين دون الحاجة حتى للخروج من المنزل
كل ما سبق ذكره سابقا يفتح امامنا افق التفكير بالطرق و الاساليب و الاليات التي يمكن استخدامها لتطوير طرق العمل في قطاع التأمين و تجنب التراجع فيه في حال إهمال أهمية الجانب التكنولوجي .

من تلك الاساليب و الافكار التي قد تطرح و التي و قد يعتبرها البعض مبالغ بها لانها قد تعتبر مستقبلية و ليست آنية بعض الشيىء الا وهي استخدام تقنية سلسلة الكتل (**BlockChain**) .

ما هي سلسلة الكتل؟ , ما هي طريقة عملها؟ ما هي اهميتها و فوائدها ؟ ما مدى فعالية هذه التقنية في موضوع التأمين الالكتروني ؟؟ و لما هي نظرة مستقبلية لا بد من اخذها بعين الاعتبار ؟

تكنولوجيا بلوك شين هي تكنولوجيا برمجية جديدة كليا، ظهرت لاول مرة عام 2009 في ورقة بحثية قدمها المدعو ساتوشي ناكاموتو

يشار بهذه التقنية التي تستعد لإطلاق ثورة تكنولوجية ثانية إلى تلك التقنية المخصصة لتخزين التعاملات الرقمية عبر شبكة الإنترنت والتحقق من صحتها وترخيصها وتأمينها بأعلى درجات الأمان والتشفير، لذلك فإنها تعتبر من التقنيات المستحيل التغلب عليها أو كسرها، ولا بد من الإشارة إلى أنه سيكون لهذه التقنية مكانة مرموقة في عالم التكنولوجيا، إذ ستكون بمثابة نافذة العالم للإبتكارات والإختراعات في عالم الإنترنت، كما أنها سيسطع نجمها في سماء قطاعات الأعمال بما ستحدثه من تغييرات بإخفاء الكثير من الشركات المنتشرة حول العالم بما فيها شركات تحويل الأموال في حال عدم مواكبتها أحدث التطورات والتأقلم مع أعمال هذه التقنية وكل ما يستحدث من تقنيات.

من الجدير بالذكرِ فإن تقنية البلوكتشين ستأتي لتنقذ العالم من الروتين القاتل لمخطط سير عمليات المعاملات التقليدية التي يتخللها استنزاف للوقت وارتفاع تكلفتها المادية، بالإضافةِ إلى إمكانية اختراقها أو التلاعب بها، كما أن احتمالية الخطأ فيها واردة جداً، فيتمثل دور التقنية هذه باعتباره حدث مستجد في قواعد البيانات, حيث أنه ستصبح قواعد بيانات البلوكشين ستخزن في أجهزة جميع أطراف العملية، وأجهزة الأشخاص المتعاملين فيما بينهم ويستخدمون ذات قواعد البيانات الموجودة على الأجهزة الخاصة بهم للتأكد من صحة أي معاملة وخلوها من الأخطاء.

و كتعريف بسيط لهذه التقنية يمكننا تعريفها كالاتي :

سلسلة الكتل هي قاعدة بيانات ضخمة تحوي بيانات كافة المستخدمين مشفرة و محمية بشكل كامل كسجلات موزعه على جميع مستخدمي الشبكة , هنا سيبدي البعض بعض التحفظ حين نقول موزعه و مرئية من قبل جميع المستخدمين نعم هي موجودة على هذه القاعدة و معروضه لجميع الاطراف و محفوظه كبيانات فعلية و لكن تعرض باسماء وهمية و الاسماء الحقيقية تكون مرئية فقط لصاحبها , مما يجعلها بيانات تستخدم للتحقق و المصادقة فقط .

و هذا يستدرج لاذهاننا عدة اسألة منها

1- لما تعتبر هذه التقنية محميه اكثر من غيرها ؟

و الاجابة هي لعدة اسباب اولها ان جميع البيانات مشفرة بالكامل و كونها سجلات موزعه على كافة المستخدمين فان استهداف اي سجل منها من قبل اي من قراصنة الشبكة لا يعد تهديدا لانها كما ذكرنا سابقا هي سجلات موزعه على جميع مستخدمي الشبكة فهنالك نسخ لا تعد و لا تحصى منها .

2- ما اهمية هذه التقنيه؟

تساعد هذه التقنيه على التقليل من نسبة التلاعب و التاكد من البيانات المصرح بها او المستخدمة لاجراء أي عملية من خلال المصادقه على صحتها من المستخدمين الاخرين قبل اتمام العملية .

كما ان منح الثقة في اكثر الاوقات دون الحاجة الى الرجوع الى طرف ثالث او وسيط لان جميع الحركات التي تتم خلال هذه السلسلة لا تحتاج الى وجود جهة خارجية لتوثيق او تأكيد صحة المعلومة او الحركة بل يتم توثيقها من قبل جميع مستخدمي الشبكة بما يسمى (السجل المفتوح) لان اصل البيانات موجود و لا يمكن التلاعب به فتلغي المركزية في التعاملات كافة كما تقلل الوقت و الجهد والتكلفة .

3- ما هي عوائق استخدام تقنية سلسلة الكتل ؟

عجز الافراد في المؤسسات التقنية و الخدمية عن استيعاب ماهية هذه التقنية حيث ان المعرفة بها ما زالت قليلة و بسيطة التفاصيل . كما ان عدم وجود معايير و مقاييس دولية تقيد هذه التقنية و حاجتها للقبول من قبل المشرع , إذ انها تتطلب ضرورة إحداث تغيير تام في الاجراءات و القوانين و السياسات .

4- في اي المجالات يمكن استخدام تقنية سلسلة الكتل ؟؟

يمكن استخدام هذه النقنية في عدة مجالات منها المعاملات المالية من اسهم و تحويلات ماليه و عملات الكترونية , كما يمكن استخدامها في حركات البيع و الشراء اليومية كالاراضي و العقارات (إدارة الأملاك) و غيرها و هذا لا يمنع ايضا من استخدامها في الاجراءات الحكومية التقليدية كاستخراج الرخص و شهادات الميلاد و الزواج و غيرها .

الان و بالعودة الى الموضوع الرئيسي للبحث هذا يقودنا الى السؤال عن مدى فعالية هذه التقنية في موضوع التأمين الالكتروني ؟

يمكننا ان نعتبر ان استخدام هذه التقنيه هو ثورة و نقلة نوعية في عالم التأمين علما بأنه قد بداء أخذها بعين الإعتبار حقا في هذا القطاع منذ عام 2016 حيث تم تأسيس مبادرة **Blockchain Insurance Industry (B3i)** وهي عبارة عن تعاون بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين التي تم تشكيلها لإستكشاف إمكانات استخدام تقنيات حديثة ومتطورة "دفتر التوزيع" **Distributed Ledger Technologies** في الصناعة لصالح جميع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة **value chain** .

وتتشكل المبادرة **B3i** حاليًا من 15 عضوًا من جميع أنحاء العالم وهي تعتبر مبادرة للصناعة ، جميع الأعضاء فيها لهم حقوق وعليهم واجبات متساوية من حيث المساهمة المالية والموارد وصنع القرار. هذه وتركز المبادرة على تطوير واختبار التطورات التقنية التي تهدف إلى تقديم خدمة أفضل للعملاء وتعزيز كفاءة المعاملات ، وبالتالي تعزيز المنافسة.

وقد أعلنت مبادرة بلوك تشين **The Blockchain Insurance Industry Initiative B3i** والتي تديرها العديد من شركات التأمين العالمية، عن تأسيس شركة **B3i Service AG** في زيوريخ.

ويهدف تحالف كبري شركات التأمين العالمية الرائدة إلى إنشاء منصة تداول بلوك تشين لسلسلة القيمة المضافة لصناعة التأمين بأكملها. وتدعم مبادرة **B3i** وشركة **B3i Service AG** المؤسسة حديثًا كبري شركات إعادة التأمين الرئيسية وهي **Munich Re** و**Swiss Re** بالإضافة إلى شركات التأمين الكبرى الأخرى، مثل **Zurich** و **Allianz** و **Aegon**. وغيرها من الشركات وهي على النحو التالي:

و في حين ركزت المبادرة البحثية في البداية على مشروع تجريبي لاستكشاف حالات الأستخدام المحتملة لتكنلوجيا بلوك تشين في صناعة التأمين , ستقوم **B3i service AG** الأن بتنفيذ النتائج في نظام تداول يعمل و قائم على الكتل **Blocks**.

وقد تضمن المشروع التجريبي السابق الذي أعدته **B3i** تغطية التأمين الدولي للكوارث الطبيعية **Property Catastrophe XOL** لشركات التأمين وللوسطاء والذين بلغ عددهم بالكامل ٣٨ شركة.

ووفقًا لمبادرة بلوكتشين **B3i** ، فإن الكسب المطلق للكفاءة من التنفيذ الكامل لبلوك تشين هو ٣٠٪، كما هو مذكور في بيانٍ صحفي حول المشروع.

ولا يعتبر تشكيل **B3i Service AG** هو أول استخدام لتقنيات بلوك تشين في مجال التأمين. حيث قامت شركات مثل " **Deloitte** " ومجموعة من شركات التأمين الأخرى باختبار بلوك تشين لإدارة عملائها بنجاح أثناء تغيير مزود الخدمة في نوفمبر من العام الماضي 2017. وأيضًا في سبتمبر 2017، أتمت

شركة الشحن العملاقة "ميرسك"، جنبًا إلى جنب مع مايكروسوفت وإرنست ويونغ **EY** وعدد من شركات التأمين، تجربة امتدت لفترة ٢٠ أسبوعًا لإدارة البيانات بتقنية بلوك تشين للتأمين على البضائع

و قد أنضمت شركة تكافل الإمارات ، شركة التأمين التكافلي على الصحة والحياة المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمدرجة في سوق دبي المالي، إلى مبادرة بلوك تشين لقطاع التأمين **B3i** العالمية من أجل تجربة منصة جديدة لتقنية البلوك تشين في قطاع التأمين.

وفي إطار جهود تحسين كفاءة الأعمال والأمن الرقمي، تسعى الشركات العاملة في عدة قطاعات حول العالم إلى اعتماد تقنية البلوك تشين وتطبيقها بدعم من الحكومات والجهات التنظيمية.

تتمتع هذه التقنية الجديدة بإمكانية إحداث ثورة في القطاع من خلال تقليل العمليات الإدارية وتحسين الكفاءة إلى حدٍ كبير، مع ضمان أعلى المعايير الأمنية في الوقت نفسه، وذلك من خلال استخدام البروتوكولات المتطورة للحماية من التحايل والتشفير.

علاوة على ذلك، يمكن لهذه التقنية الجديدة تقليل الوقت اللازم لتسوية المطالبات والذي يتراوح حالياً بين 15 إلى 20 يومًا إلى ما يتراوح بين يوم إلى يومين، الأمر الذي سيسهم في خفض تكاليف أعمال المكتب الخلفي **Back office** بوجه عام وسيساعد في خفض مدفوعات العملاء، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الثقة وزيادة الولاء. ستقدم الشركات الأعضاء ملاحظاتها بناءً على تجاربها في استخدام تقنية **Blockchain Platform**، مما يسهم في تطويرها حتى تصبح مجدية لقطاع التأمين وإعادة التأمين بحلول النصف الثاني من هذا العام2018 .هذا وستعجل تقنية سلسلة الكتل من تطوير وإعداد نماذج أكثر تقدماً في عام 2018 لقطاع التأمين بغرض تعميمها في السوق.

فالفكرة الأساسيه هنا هي لما لا نقوم بعمل دراسة لمدى قدرة سوق التأمين الاردني على اعتماد هذه التقنية و تفعيلها لتحسين طريقة الإستخدام والكشف والادارة والتحول آليًا للبيانات والمطالبات، ورأس المال والمدفوعات و التركيز على القيمة المضافة لخدمة العملاء و الوقاية من المخاطر و جعلها اكثر قابلية للتداول مما يزيد فعالية البيئة التنافسية بين شركات التأمين مما يضطر الشركات لاعادة النظر في الاسعار المطروحة لانواع التأمين المتنوعة .

فوجود بيانات العملاء على السلسلة يقلل امكانية الاحتيال على شركات التأمين من جهة و يساعد العملاء في عملية الاختيار للتغطية التأمينية بالسعر الانسب له من جهة اخرى.

و بالتالي علينا النظر اليها بشكل جدي و سريع حتى لا نجد نفسنا في نهاية الركب .

و لكن هنالك الكثير من العقبات التي يجب ان نجد لها حلول سريعه و منطقية لبدء العمل على هذه التقنية و اهمها التشريعات و الانظمه و القوانين الحاكمة و هذا سيتطلب منا تعاون كبير من شركات التأمين المحلية مع التزامها و تقبلها لفكرة مشاركة بيانات العملاء لديها من خلال السلسلة , و جهد مضاعف من كل الاطراف المعنية و حتى الحكومية منها للمضي قدما بأي ثورة تكنولوجية في هذا القطاع .

و لتكون الصورة أوضح لنتخيل مثال على دورة حياة وثيقة تأمين مركبة باستخدام هذه التقنيه و التي تبداء بدخول العميل (س) على الشبكة و بدء بحثه عن شركة لتأمين مركبته و اختياره لها بالسعر و التغطية المناسبة له بعد اطلاعه على ما زودته الشركات من تغطيات و شروط و اسعار و يقوم بملىء طلب التامين فتتلقى الشركه (ص) طلب العميل و تبداء هي بدورها بالاطلاع على البيانات المزودة من قبله دون الحاجة الى التأكد منها او اعادة تدقيقها و ذلك لان هذه التقنية توفر عنصر المصداقية ,كما ان البيانات التاريخية للعميل و المركبة تكون متوفرة مسبقا و لا داعي لاضاعة الوقت للتحقيق بها فتقوم شركة التأمين باعطاء الموافقه على الطلب واصدار الوثيقة و رفع بياناتها على الشبكة لتصبح جزء من السلسلة و ترتبط كمعلومة ب (س) بان مركبته مأمنه لدى الشركة (ص) و بذات الوقت يقوم العميل (س) بتحويل قيمة التأمين للشركة دون وسطاء و دون اي تأخير بعمليه لحظية و مضمونه 100% .

و في حال وقوع مطالبة فان بيانات تأمين المركبة ايضا تكون كما ذكرنا سابقا معلومة لكافة الاطراف فتسجيل حادث لدى السلطات المعنية لن يتطلب حمل اي وثائق او تأكد او تدقيق , وفتح ملف حادث لدى شركة التأمين لن يتطلب مراجعه الشركة و انتظار انهاء الاجراءات ,وعند تسوي المطالبة و اغلاقها بموافقة الطرفين لن يتمكن المؤمن له من الرجوع على الشركة و ملاحقها من الناحية القانونية مما يضمن عدم التلاعب بشركات التأمين او الاحتيال عليها و يضمن حصول المؤمن له على حقه كاملا و بموافقته حيث تتيح للشركات عملية مراقبة المطالبات و ادارتها .

كما ان تحميل بيانات المطالبة الموافق عليها من الطرفين و مصادقه و مؤكدة على السلسلة يسمح للشركات الاخرى من الاطلاع على التاريخ التأميني للمركبة لتقرر قبول او رفض طلب التأمين و بالسعر الذي يناسب الخطر الذي قد ينجم عن هذه المركبة .

مما سبق ذكره كمثال مبسط و بالنظر الى ما تم توفيره على العميل من الاستغناء عن مراجعة الشركة للتأكد من المركبة و من العميل و المرور لسحب المال لدفع القسط للشركة وما تم توفيره على شركة التأمين من تكلفة مضافة ووقت وجهد اذن باختصار نحن نقف امام توفير كبير في الوقت و الجهد و التكلفة الكلية .

في النهاية و كخاتمة ان التأمين الإلكتروني باي تقنية يساهم في التحسين من عملية المنافسة وتحسين شروط تنسيق المعلومات وشفافية السوق ويؤدي إلى انخفاض الأسعار، والتأمين الإلكتروني يحدث خفضاً في تكاليف التوزيع ويحدث خفضاً في التكاليف الإدارية , وتكاليف تسوية المطالبات و خفض الأعمال والإدارة الداخلية عن طريق إجراء الأعمال إلكترونياً وتخفيض الوقت الحقيقي لإجراء الأعمال وتحسين مستويات الإدارة.

الملـخـص

ان التطور الهائل في واقع التجارة الالكترونية استلزم ظهور التسوق الالكتروني لخدمات التأمين، لذلك على الدول ان تسعى جاهدة نحو التحول الى اجراء عقد التأمين الكترونياً بما يساهم في زيادة التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الى بلدانها .وبعد ان تناولنا ايجابيات و سلبيات و قانونية التأمين الالكتروني توصلنا الى جملة من النتائج ولذلك سنسلط الضوء عليها كالاتي:

تبين لنا ان فكرة التأمين الالكتروني حديثة عند أغلب الدول وخصوصا" النامية منها، فهي تتطلب مستلزمات تقنية وفنية تساهم في النهوض بواقع التأمين التقليدي.

توصلنا من خلال البحث الى تعريف التأمين الالكتروني بأنه (العقد الذي يلتزم به المؤمن بتقديم التغطيات التأمينية وما يتعلق به من عرض أو تفاوض وتعاقد عبر الانترنيت في مقابل اقساط أو اي دفعة ماليه اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن عن طريق وسائل الدفع الالكتروني).

ان التطور الهائل في واقع التجارة الالكترونية أستلزم ظهور التسوق الالكتروني لخدمات التأمين، لذلك على الدول أن تسعى جاهدة نحو التحول الى اجراء عقود التأمين الكترونيا" بما يساهم في زيادة التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الى بلدانها.

تبين لنا من ذاتية التأمين الالكتروني تميزه بجملة من الخصائص الخاصة، فهو عقدا" الكترونيا" وكذلك من عقود الاذعان، اضف الى ذلك انه يعد من عقود حسن النية . وان التأمين الالكتروني يحقق لنا جملة من المزايا والتي تكون عاملا" مشجعا" للمستهلكين نحو التوجه لإبرام عقود التأمين الكترونيا."

توصلنا من خلال البحث بيان اهم الاثار التي يرتبها ابرام عقد التأمين الالكتروني فهو يفرض التزامات على المستهلك (المؤمن له) وعلى المؤمن (شركة التأمين) وهي بطبيعة الحال تمثل حقوقا" لكلا الطرفين.

طرحنا في البحث فكرة استخدام تقنية سلسلة الكتل (**BlockChain**), بدءا من تعريفها , تعريف اهميتها , تاريخها , امكانية استخدامها في التأمين الالكتروني في السوق المحلي .

قائمة المصادر :

أولا القوانين:

1- قانون التأمين

2- قانون المعاملات الالكترونيه 15 لعام 2015

3- القانون المدني

ثانيا: *دراسه للدكتور المدرس ماهر محسن عبود الخيكاني/جامعة بابل- كلية القانون ((التنظيم القانوني للتأمين الالكتروني))*

ثالثا: دراسة لكل من قصاص مروة و الدكتور حبار عبد الزراق جامعة حسيبة بن بو علي –الجزائر- بعنوان ((دور نظم املعلومات اإللكرتونية يف إدارة خماطر الصناعة التأمينية))

رابعا : دراسة للدكتور عيد احمد ابو بكر بعنوان ((ممارسة التأمين الالكتروني : المزايا و المعوقات))

خامسا : الاتحاد الأردني لشركات التأمين

سادسا : بحث د . شمس الدين

سابعا : ويكيبيديا

ثامنا: الاتحاد المصري للتأمين